Revue d'Economie et de Statistique Appliquée -
Volume 18 number 2, December 2021
ISSN : 1112-234X EISSN : 2600-6642
Pages :223-240

REFLECTION OF THE PERFORMANCE OF NORTH AFRICAN ECONOMIES ON THE MACRO ECONOMIC VARIABLES - MAGIC SQUARE KALDOR -

انعكاس أداء اقتصاديات شمال افريقيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية –المربع السحري لكالدور–

عبد الصمد سعودي *

جامعة محمد بوضياف المسيلة

abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

محمد عشرى البدرى

جامعة حلوان–مصر–

mohamed.elashery.eg@gmail.com

تاريخ الوصول: *2020/06/30* ***تاريخ القبول:*** *2020/01/10* ***تاريخ النشر على الانترنت:*** *28/12/2021*

ABSTRACT: This study aims to clarify the economic performance of North African countries, especially after the political turmoil and the Arab Spring revolutions that I knew, The economic composition and degree of diversification varies from country to country. The magic square was used to represent data to illustrate the imbalances and strengths of each economy.

Many conclusions were reached as the Algerian economy is linked to fuel prices due to economic unilateralism. as for Morocco, it suffers from fluctuating rates of economic growth, while the Tunisian economy suffers from several imbalances, the most important of which is the high unemployment rates and the high deficit in the balance of payments. The Egyptian economy knows good economic growth rates, but inflation rates are very high due to the floating Egyptian pound.

Keywords: Economic performance; North Africa; Magic square; Macro variables.
JEL: Classification: O55 ،O11 ،E24

ملخص: تهدف هذه الدراسة لإبراز الأداء الاقتصادي لدول شمال افريقيا خاصة بعد الاضطرابات السياسية وثورات الربيع العربي التي عرفتها، التركيبة الاقتصادية ودرجة التنويع تختلف من بلد إلى أخر، تم استعمال المربع السحري لتمثيل البيانات من أجل توضيح الاختلالات ونقاط القوة في كل اقتصاد.

* المؤلف المراسل

تم التوصل للعديد من النتائج حيث يرتبط الاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات بسبب الأحادية الاقتصادية، بالنسبة للمغرب يعاني من تذبذب معدلات النمو الاقتصادي، أما الاقتصاد التونسي يعاني من عديد الاختلالات أهمها ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع عجز ميزان المدفوعات، الاقتصاد المصري يعرف معدلات نمو اقتصاد جيدة إلا أن معدلات التضخم جد مرتفعة بسبب تعويم الجنيه المصري.

الكلمات الرئيسية: الأداء الاقتصادي، شمال افريقيا، المربع السحري، المتغيرات الكلية.

1. مقدمة:

تعد دول شمال افريقيا من الدول الناشئة والسائرة في طريق النمو وبالتالي هي عرضة لكل الأزمات المالية والاقتصادية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي السائد فيها، هناك العديد من أوجه الشبه خاصة في مجال التجارة الخارجية وتفاقم معدلات البطالة، تحاول هذه الدول القيام بإصلاحات هيكلية لمعالجة الاختلالات التي تبرز بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات أو ما يسمى بالمربع السحري لنيكولا كالدور، تعتبر الجزائر الأكثر تبعية للمتغيرات الخارجية بسبب أحادية هيكل صادراتها، أما المغرب تعتمد أكثر على عائدات الفوسفاط والسياحة وبعض القطاعات الصناعية، بينما تحاول مصر استعادة مكانتها بعد الأحداث السياسية الأخيرة وتراجع عائدات السياحة الصناعات، أما تونس هي الأضعف اقتصاديا بسبب تراجع القطاع السياحي والفلاحي.

2. إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

هل انعكست التحولات الاقتصادية التي عرفتها دول شمال إفريقيا إيجابيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة (2015–2018)؟

3. فرضيات البحث:

لدراسة الموضوع يمكن طرح الفرضيات التالية:

- المتغيرات الاقتصادية الكلية تساهم على تقييم أداء الاقتصاد في ظل الإصلاحات المطبقة.
- حققت دول شمال افريقيا نتائج إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي.
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادي في تخفيض عجز التوازن الخارجي لدول شمال افريقيا.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح المربع السحري لنيكولا كالدور وإبراز أهمية تطبيقه على الاقتصاد؛
- معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوضيع نوع العلاقات بينها؛
- تقييم أداء اقتصاديات شمال افريقيا بعد تطبيقها لمختلف الإصلاحات؛
- التعرف على نقاط الضعف وتصحيحها لزيادة الفعالية الاقتصادية.

5. هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث عناصر هي:

- **أولا–** الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- **ثانيا–** المربع السحري لنيكولا كالدور؛

❖ **ثالثا–** تطبيق المربع السحري على المتغيرات الكلية لدول شمال افريقيا.

أولا– الاطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

1. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي: إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد، ويقيس إجمالي الناتج الوطني القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن، ويعد هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه وبالتالي التوقعات الأداء والنمو الاقتصادي.

1.1 النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (ناصف، 2003، صفحة 71)

– ومن وجهة نظر Paul A. Samuelson، يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي. (Brasseul، 1993، صفحة 13)

2.1 **قياس النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني، والتي تتمثل فيما يلي:

1.2.1 المعدلات النقدية للنمو: يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف

العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي: (معدلات النمو بالأسعار الجارية؛ معدلات النمو بالأسعار الثابتة؛ معدلات النمو بالأسعار الدولية). (أحمد، 1999، صفحة 118)

2.2.1 المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الكلي المتوقع أو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الكلي، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، (Hess، 2013، صفحة 38)

2. مفاهيم عامة حول البطالة: إن مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن حدتها تكون أكثر في البلدان النامية، وينجم عن البطالة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر البطالة ضياع لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة.

1.2 البطالة: بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء. (Lakehal, 2001, p. 113)

كما أن هناك من عرفها على أنها "الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين. (الظاهر، 2004، صفحة 278)

أما في الجزائر فيعرفها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: (ONS ، 2008، صفحة 7)

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل؛ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

2.2 قياس البطالة: يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان؛ ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية: (العباس، 2006، صفحة 2)

$$UR = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

3. مفاهيم عامة حول التضخم: يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر نظرا لانعكاساته السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعلى الرغم من ارتباطه الوثيق بالنظام الرأسمالي إلا أن الدول النامية عانت منه بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة اقتصاديا.

1.3 التضخم: هو " الارتفاع في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقد المتداول في السوق وهو يعني أن التضخم يتوافق مع الزيادة في كمية النقد". (عبدالله، 1999، صفحة 190)

أغلب التعريفات تشير إلى ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد، أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية: (سعودي، 2018، صفحة 124)

- ✓ إن قياس التضخم يتم بمعيار يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة والمستهلكة في بلد ما؛
- ✓ يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم كعملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

2.3 أسباب التضخم: لا يمكن أن يعود التضخم لسبب واحد يمكن من تفسيره إلا إذا كانت له درجة مهيمنة على باقي المسببات الأخرى بل قد يكون نتيجة لأسباب مختلفة تؤدي لظهور ضغوط تضخمية مختلفة، ويمكن إرجاع أسبابه لعدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي: (سعودي، 2018، صفحة ص 138)

- ✓ **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى

التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

- ✓ **الارتفاع في معدلات الأجور**: لعلّ السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور يرجع للعمال ممثلين في اتحاداتهم يقاومون أي محاولة لتخفيض أجورهم أو حتى تثبيتها وذلك لتمسكهم بما يسميه "كينز" خلق النقود، فينعكس ذلك في شكل ارتفاع في دخولهم النقدية حتى لو كانت اسمية وليست حقيقية مما يترتب عليه ارتفاع اسمي وليس حقيقي لمستوى الطلب الكلي الفعال.

لكن الزيادة الحقيقية للإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي عند مستويات التشغيل الكامل هي العامل الفعال في إحداث الصدمات التضخمية، فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

- ✓ **العجز في الميزانية**: يقصد بها زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي، وهو وسيلة تلجأ إليها الحكومة على الرغم بعلمها من آثارها السيئة وذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما في حالة مستوى التشغيل الكامل فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن.

- ✓ **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي**: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، ويرجع ذلك لنقص الفن الإنتاجي أو تكون الأساليب المتبعة قديمة لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.
- ✓ **النقص في رأسمال العيني**: إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة والاستعمال الغير عقلاني من جهة أخرى، يؤدي إلى النقص في رأسمال المستخدم، مما يباعد

بين النقد المتداول والمعروض من السلع المتناقص وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص الإنتاجي.

4. مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات: إن العلاقات الدولية تهيمن عليها الصفقات المالية كما يبينه تحليل ميزان المدفوعات حيث من خلاله يتم وضع السياسة الاقتصادية التي تضمن النمو وهو الأداة المفضلة في تحليل العلاقات النقدية والمالية الدولية.

1.4 ميزان المدفوعات: سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها في فترة زمنية، عادة ما تكون سنة. (حسن، 2010، صفحة 17) ويتضمن جانبين مهمين لكل صفقة تسجيل:

- **إشارة (+) للدائن** * تشمل إدخال صفقة تقلل أرصدة ضمن البلد.
- **إشارة (-) للمدين** * تكون مدفوعاتها ثنائية الأجانب.

2.4 المكونات الأساسية لميزان المدفوعات:

1.2.4 حساب العمليات الجارية: وهو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ويتكون من: (صيد، 2015، صفحة 82)

- ✓ الحساب التجاري السلعي "حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري): أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي.
- ✓ الحساب التجاري الخدماتي "حساب التجارة غير المنظورة": يشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات وتشمل: خدمات الشحن، التأمين، السياحة، خدمات الأصول المحلية العامة العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل، المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية المحلية من الدول الأجنبية والعكس صحيح، الفوائد التي تدفع أو تقبض مقابل قروض مالية سابقة، نفقات وإيرادات البعثات الدراسية.

2.2.4 حساب التحويلات الصافية: وهو يعني بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية أو مالية، وسواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، وتكون بدون مقابل.

3.2.4 حساب رأس المال: تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة، وتنقسم إلى نوعين: (الجوزي، 2013، صفحة 81)

- ✓ **رؤوس الأموال الطويلة الأجل**: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.
- ✓ **رؤوس الأموال قصيرة الأجل**: والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل.

4.2.4 حساب التسويات الرسمية: يتكون من:

- ✓ **حساب صافي الاحتياطات الرسمية**: يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات وذلك بغاية إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.
- ✓ **حساب السهو والخطأ**: يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج.

ثانيا– المربع السحري لنيكولا كالدور

1. تعريف المربع السحري لكالدور: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط يبعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسميا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (الصمد، 2016، صفحة 282)

1.1 تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول: ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

2.1 تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد: المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو،

كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 1- 3 %.

3.1 تحقيق معدل بطالة منخفض: تعى الدول إلى تخفيض معلات البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد.

4.1 تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات): إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

2. شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه: إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: المربع السحري لكالدور

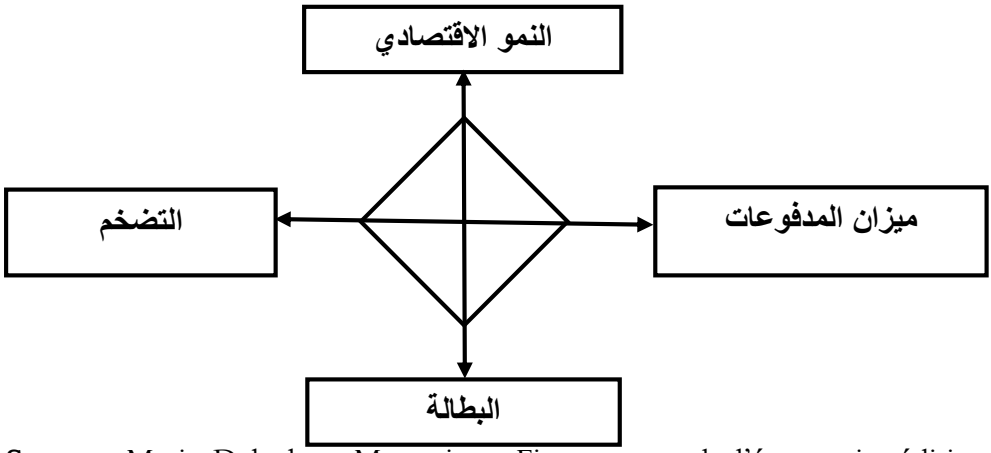

Source: Marie Delaplace, Monnaie et Financement de l'économie, édition DUNOD, Paris, 2005, p118.

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك،

فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات. أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية.

يكون الأداء الاقتصادي جيدا كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

ثالثا– تطبيق المربع السحري على المتغيرات الكلية لدول شمال افريقيا

سنحاول من خلال هذا العنصر إلى تجميع البيانات الخاصة بالجزائر، المغرب، تونس ومصر بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والاقتصار على الفترة (2015 – 2018)، التي عقبت التغيرات السياسية والاقتصادية التي مست المنطقة مع استثناء دولة ليبيا لغياب المعلومات بسبب تواصل الحرب فيها، وتمثيلها في المربع السحري لنيكولا كالدور لاستخلاص أهم الإيجابيات والسلبيات.

1. تحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مربع كالدور السحري (2015–2018)

للقيام بتحليل شامل نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها مع بعض لتسهيل عملية المقارنة.

الجدول 1: المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري (2015 – 2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	3.7	3.2	1.3	1.4
معدل البطالة%	11.21	10.2	12	12.15
معدل التضخم%	4.78	6.4	5.59	4.27

نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى**PIB%**	-16.29	-16.37	-13.17	-9.10

المصدر: البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02

الشكل 2: تطبيق مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري (2015– 2018)

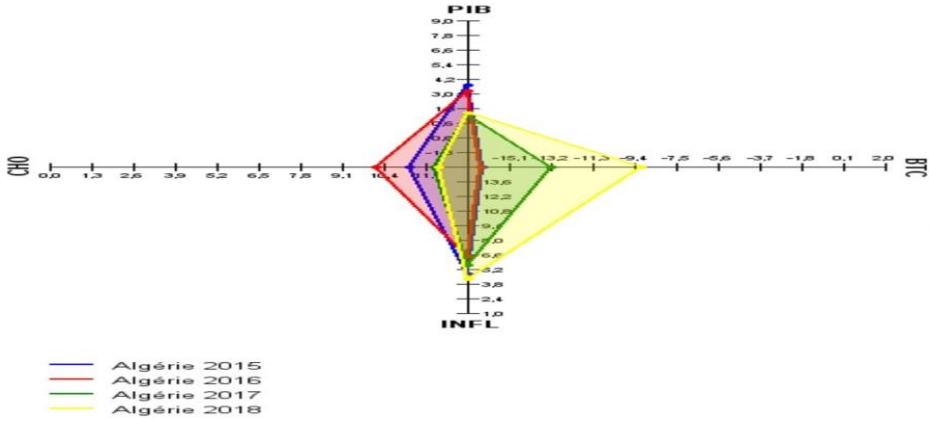

المصدر: من إعداد الباحثين Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج الاقلاع الاقتصادي (2015-2018) الذي تم تجميده بعد تهاوي أسعار النفط نهاية 2014 كالتالي: مربع كالدور أخذ يبرز ويتحسن بعد انتعاش أسعار النفط وهذا يظهر جليا في سنة 2017، إلا أن هناك ارتفاع في معدلات البطالة التي وصلت في سنة 2018 معدل 12.15 %كنتيجة لتجميد بعض المشاريع وتخفيض ميزانية التجهيز، كما ساهم قانون رفع سن التقاعد في تقليص خلق مناصب شغل جديدة للمتخرجين خاصة فئة الجامعيين، أما معدلات التضخم عرفت نوع من الاستقرار إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي حيث عرفت سنة 2016 أعلى معدل ب 6.4 % ، ورغم عملية التمويل غير التقليدي التي تم العمل بها في أكتوبر 2017 إلا أن تأثيرها كان محدود على التضخم وهذا نتيجة استعمال أدوات السياسة النقدية الكمية من طرف بنك الجزائر، أما معدلات النمو الاقتصادي عرفت تراجع رهيب إذ انخفضت إلى 1.3 % سنة 2017 بسبب انخفاض دخل الجزائر من المحروقات ومشتقاتها وتراجع الاستثمارات النفطية، كما ساهم الجو السياسي المضطرب في تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر إذ لم تتجاوز عتبة 1 مليار دولار سنويا ويعد قانون 49/51 من أكبر العوائق لجذب الاستثمارات، أما رصيد ميزان المدفوعات منذ سنة 2014 وهو يسجل عجز وصل 27.04 مليار دولار سنة 2015 ويعود هذا العجز للارتفاع الجنوني للواردات الجزائرية التي وصلت 60 مليار دولار سنة 2014 وهو رقم غير مقبول لدولة مثل الجزائر إذ يعد تضخيم الفواتير من أهم أسباب هذا

الارتفاع ومن جهة ثانية انخفاض عوائد النفط التي تمثل 94% من إجمالي الصادرات بعد تسجيل أسعار النفط أقل من 40 دولار ولم تتجاوز كمتوسط 60 دولار، ويبقى هذا العجز الخارجي يمول من خلال الاحتياطي القانوني الذي بدأ يتناقص بشكل سريع حيث انتقل من 194 مليار دولار في بداية 2015 إلى 72 مليار دولار نهاية 2018.

2. تحليل أداء الاقتصاد المغربي من خلال مربع كالدور السحري (2015–2018)

للقيام بتحليل شامل نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها مع بعض لتسهيل عملية المقارنة.

الجدول 2: المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المغربي للفترة (2015 – 2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	4.54	1.06	4.23	2.99
معدل البطالة%	9.46	9.30	9.05	9.04
معدل التضخم%	1.56	1.64	0.75	1.91
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	-2.14	-4.04	-3.35	-5.47

المصدر: البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02

الشكل 3: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد المغربي (2015– 2018)

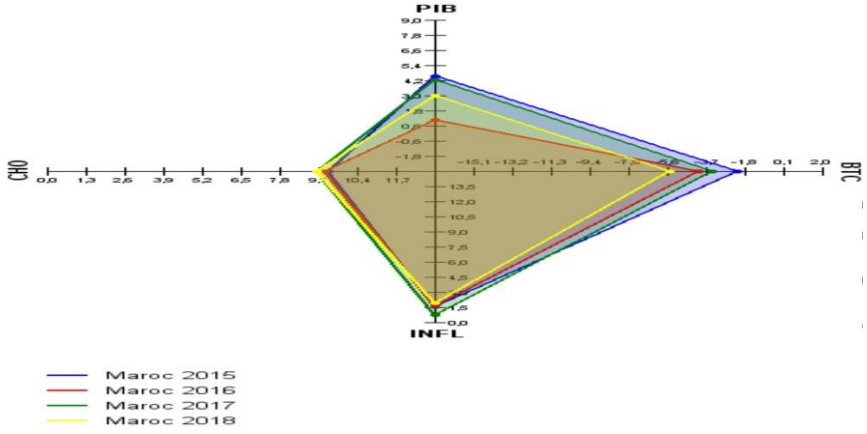

المصدر: من إعداد الباحثين Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من شكل مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد المغربي للفترة (2015-2018) كالتالي: تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3 % 2018 مقابل 4.3

% سنة 2017، ذلك بما يعكس انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي إلى 6.4 في المائة مقابل 4.15 في المائة عام 2017، وتسجيل القطاع غير الزراعي ارتفاعا 1.3 في المائة طفيفا في معدل النمو إلى عام 2018 مقارنة مع 7.2 في المائة للنمو المسجل في عام 2017. حسب مكونات الطلب، يعكس هذا التطور انخفاض المساهمة الإيجابية لمكونات الطلب الداخلي، الذي يعزى بالخصوص إلى تباطؤ مستويات الاستهلاك النهائي للأسر وللاستثمار، كما يعكس المساهمة السلبية لصافي الصادرات. تركز الحكومة المغربية منذ عام 2012 على تبني إصلاحات تستهدف تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، ودعم أوضاع ميزان المدفوعات تم في إطارها اتخاذ العديد من التدابير التي نجحت بشكل كبير في التقليل من حدة هذه الاختلالات. ارتفع معدل التضخم خلال عام 2018 ليبلغ نحو 1.9% مقارنة مع 0.75 % سنة 2017، شهدت أسعار بعض السلع والخدمات ارتفاعا ملحوظا، بفعل ارتفاع الضريبة الداخلية للاستهلاك المفروضة على التبغ، والرسوم المفروضة على تسجيل العقارات والأراضي والممتلكات، كما ارتفعت أسعار المنتجات نظرا للعرض المحدود لبعض تلك المنتجات الغذائية، خلال النصف الأول من عام 2018. كما ارتفعت أسعار المحروقات وزيوت التشحيم. (صندوق النقد العربي، 2019) أما معدلات البطالة فهي جد مقبولة وهناك استقرار كبير في معدلاتها رغم ارتفاع خريجي المعاهد والجامعات.

تعتبر سنة 2015 هي الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية.

3. تحليل أداء الاقتصاد التونسي من خلال مربع كالدور السحري (2015–2018)

للقيام بتحليل شامل نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها مع بعض لتسهيل عملية المقارنة.

الجدول 3: المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد التونسي للفترة (2015 – 2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	1.19	1.26	1.82	2.48
معدل البطالة%	15.22	15.51	15.38	15.48
معدل التضخم%	4.44	3.63	5.31	7.31
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	-8.92	-8.82	-10.24	-11.11

المصدر: البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02

الشكل 4: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد التونسي (2015– 2018)

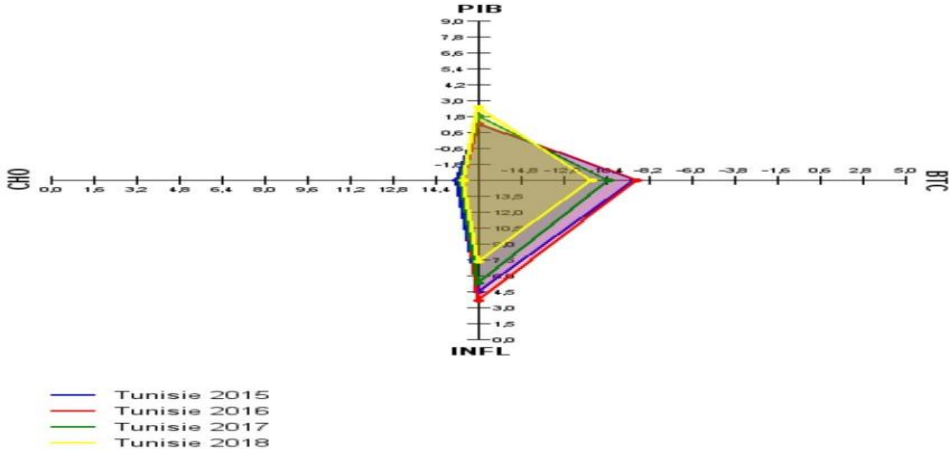

المصدر: من إعداد الباحثين Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال شكل مربع كالدور السحري أعلاه يمكن أن نحلل الاقتصاد التونسي للفترة (2015-2018) كالتالي:

شهد المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من عام 2018 تواصل الاتجاهي التصاعدي الذي انتهجه منذ مطلع 2017، حيث سجل نحو 4.7 % في المتوسط مقارنة مع 3.5 % في نفس الفترة من العام الماضي. أما بالنسبة للنصف الثاني من عام 2018، فقد عرف معدل التضخم بعض التباطؤ ليستقر في حدود 4.7%. تجدر الإشارة إلى أن تطور المستوى العام للأسعار بهذا النسق الذي لم يعهده الاقتصاد التونسي منذ أكثر من عقدين، يعزى ذلك بصفة أساسية لتزامن عدد من العوامل من أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية، وتواصل الانخفاض في سعر صرف الدينار مقابل أبرز العملات الاجنبية، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات خلال عام 2018 الخاصة بزيادة ضريبة القيمة المضافة بنقطة مئوية، وكذلك زيادة النسب المطبقة على رسوم الاستهلاك والرسوم الجمركية على بعض المنتجات. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.5 % سنة 2018 مقارنة مع 1.8% سنة 2017 وهذا لتعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وارتفاع متوقع لنمو قطاع الخدمات، وبدء الانتاج من "حقل نوارة" للغاز الطبيعي الذي سيساعد على تلبية جزء من الطلب المحلي على الطاقة، وتقليل كلفة الواردات النفطية. (صندوق النقد العربي، 2019)كما أن قطاع السياحة الذي شهد زخما 2018 من المتوقع أن يواصل نموه التصاعدي إضافة إلى زيادة متوقعة للنشاط في القطاع الصناعي والخدمي، يُشار إلى أن الحكومة تستهدف زيادة نمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي إلى 5 في المائة، وخفض البطالة إلى 12% نهاية 2020، مقارنة بنحو 15 في المائة للمستويات الحالية، من خلال إدخال نموذج جديد للتنمية، في هذا الإطار، تعتزم الحكومة زيادة مرونة نظم أسعار الصرف، وتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية عن طريق اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي.

4. تحليل أداء الاقتصاد المصري من خلال مربع كالدور السحري (2015–2018)

للقيام بتحليل شامل نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها مع بعض لتسهيل عملية المقارنة.

الجدول 4: المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري للفترة (2015 – 2018)

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي%	4.37	4.35	4.18	5.31
معدل البطالة%	13.05	12.41	11.77	11.44
معدل التضخم%	10.37	13.81	29.51	14.4
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	-5.18	-6.15	-3.37	-2.50

المصدر: البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02

الشكل 5: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد المصري (2015– 2018)

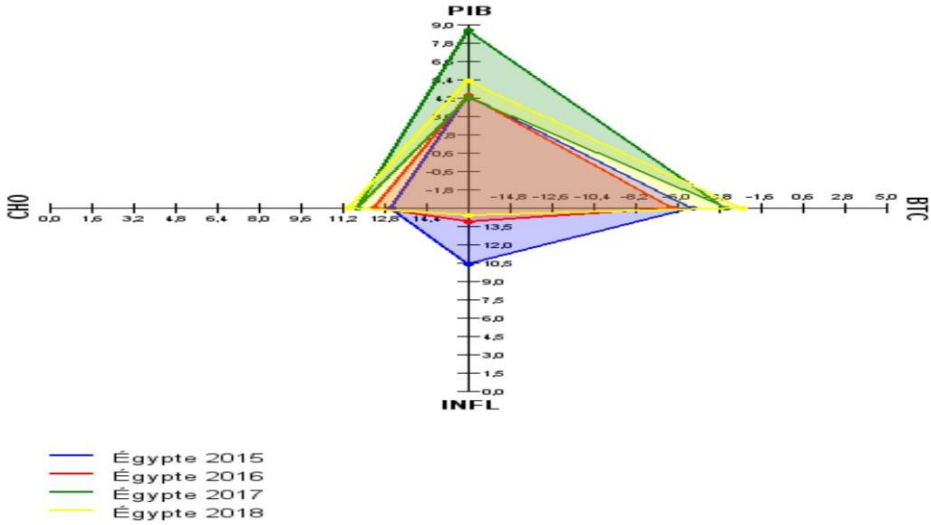

المصدر: من إعداد الباحثين Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من شكل مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد المصري للفترة (2015- 2018) كالتالي:

تعتبر هذه الفترة مفصلية في تاريخ الاقتصاد المصري خاصة بعد الاضطرابات السياسة التي أدت إلى تراجع كبير (الوهاب، 2018)، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المثلث، وذلك من خلال اختفاء ظلع التضخم الذي عرف مستويات قياسية حيث بلغ معدل التضخم عام 2015 نحو 10.4% ثم ارتفع في 2016 إلى 13.8% ثم بلغ ذروته التاريخية في العام 2017 عقب تحرير أسعار الصرف وسجل نحو 29.5% ثم في 2018 نحو 14.4%، حاول البنك المركزي المصري التحكم في المعدلات من خلال رفع معدلات الفائدة لدعم الجنيه المصري الذي فقد أكثر من 120 % من قيمته، ونتيجة لرفع مستويات الفائدة ساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت ب 8 مليار دولار سنة 2018 ونتيجة لذلك حققت معدلات النمو الاقتصادي مستويات مقبولة خاصة في ظل الركود الاقتصادي العالمي إذ تعد مصر حاليا البلد الثاني في معدلات النمو افريقيا بعد روندا، تحسن معدلات النمو والاستقرار السياسي ساهم في زيادة عائدات السياحة وعرفت الواردات استقرار بسبب تحرير الجنيه وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستورة وتم احلالها بالمنتجات المحلية وهذا يعني تحسن رصيد ميزان المدفوعات، أما معدلات البطالة فنلاحظ انخفاضها من 13.05% سنة 2015 إلى 11.44% سنة 2018.

الخاتمة: من خلال الدراسة التطبيقية لدول الجزائر، المغرب، تونس ومصر توصلنا لمجموعة من النتائج:

- ✓ تعاني الدول الاربعة من عجز كبير ومتفاوت في رصيد ميزان المدفوعات، بسبب زيادة الواردات وعدم استقرار الصادرات التي تعد أغلبها مواد أولية مثل النفط والفوسفاط وعوائد السياحة الحساسة لتأثيرات السياسية والاجتماعية؛
- ✓ معدلات البطالة تبقى نسب مقبولة في مصر والجزائر والمغرب وتناسب اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، وتبقى عالية نوعا ما في تونس إذ تتجاوز 15%؛
- ✓ تبقى معدلات النمو جد منخفضة خاصة في الجزائر التي أنفقت مبالغ كبيرة، أما بالنسبة لتونس والمغرب تبقى المعدلات تتماشى مع الركود العالمي السائد، الاقتصاد المصري حقق معدلات جد مقبولة بسبب استقطابه استثمارات أجنبية جد معتبرة؛
- ✓ معدلات التضخم كانت متذبذبة إلا في مصر التي عرفت معدلات عالية بسب تعويم الجنيه ورفع معدلات الفائدة على الودائع.

التوصيات والاقتراحات:

- ❖ تشجيع القطاع الخاص واحلاله للقطاع العام لتحكم بصفة أكبر في العجز وتخفيض معدلات البطالة؛
- ❖ دعم القطاع الفلاحي لما له من ميزة في مجال التوظيف والصادرات خاصة قرب دول شمال افريقيا للأسواق العالمية على غرار أوربا؛
- ❖ إحلال الواردات في مجال الصناعات التحويلية في مرحلة أولى والتوجه نحو الصناعات المركبة ذات نسب إدماج معقولة؛
- ❖ العمل على تقوية الشراكة وتقديم الاعفاءات بين دول شمال افريقيا للاستفادة من الميزة النسبية على غرار الطاقة في الجزائر والصيد البحري للمغرب والصناعات النسيجية في مصر والصناعة الغذائية في تونس.

المراجع:

1. **أ عبد الوهاب،** قراءة للسياسات المالية والنقدية الحالية وأفق الاصلاحات، المركز المصري لدراسة السياسات العامة، القاهرة، 2018.
2. **ب العباس،** تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، 76، الكويت، 2006.
3. **البنك الدولي،** بيانات البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/ تاريخ الاطلاع: 2020/02/02
4. **ج عبد الله عقيل،** النقود والمصارف، مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
5. **ج جميلة،** دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، أسس الاقتصاد الدولي، عمان، 2013.
6. **ع سعودي،** تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، (2016).
7. **ع سعودي،** الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، دار الابتكار، عمان، 2018.
8. **صندوق النقد العربي،** تقرير افاق الاقتصاد العربي، أبو ظبي، 2019.
9. **ص أمين،** سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015.
10. **ت عبد الرحيم يوسف حسن،** الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. **م عبد الله الظاهر،** الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي، لبنان، 2004.
12. **ع محمد عبد العزيز،** ن إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 2003.
13. **م مدحت مصطفى،** س عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
14. **M Lakehal**, Dictionnaire d'économie contemporaine, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001.
15. **ONU,** Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
16. **P Neal Hess**, Economic Growth and Sustainable Development, Routledge, London and New York, 2013.
17. **M Delaplace**, Monnaie et Financement de l'économie, édition DUNOD, Paris, 2005.